أكاديميون لـ«الميثاق»:

الانتخابات القادمة تكتسب زخماً تنافسياً يبشر ببرلمان واسع التمثيل

▹التقينا العديد من المهتمين والمختصين لنستشرف معهم آفاق المستقبل على ضوء العديد من المعطيات والمؤشرات الدالة على عظمة الحراك الانتخابي القادم.. فإلى التفاصيل:

استطلاع/فيصل الحزمي

مهيوب: مشاركة الأحزاب السياسية تجسيد لحق المواطنة والمسئولية الديمقراطية

الفقيه: حمى الانتخابات بدأت

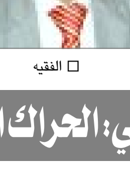
□ الفقيه

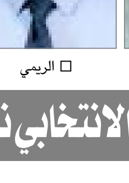
□ الريمي

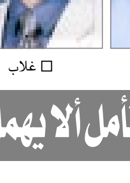
□ غلاب

الريمي: الحراك الانتخابي نأمل ألا يهمل المرأة

غلاب: خروج حزب سياسي من الانتخابات لن يُحدث خللاً في طبيعة تمثيل فئات المجتمع

في البداية تحدث الدكتور احمد مهيوب- أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك بجامعة تعز، قائلاً: تعتبر الانتخابات إحدى طرق تداول السلطة ومقياساً لأيديولوجيا الصراع السلمي للوصول الى الحكم، وهي لذلك تُبرز واقعية التوجه الديمقراطي للدولة اليمنية الحديثة كمنجز تنموي تحقق على إثر قيام الوحدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وبالتالي أصبحت الديمقراطية تمثل مبدأً من أهم مبادئ الدولة اليمنية الحديثة، التي عملت على تفعيل وتطوير هذا التوجه من خلال تنمية المشاركة السياسية والذي نستطيع من خلالها أن نميِّز بين الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، وبين الأنظمة الاستبدادية، الشمولية التي تقوم على احتكار السلطة.. نميز -أيضاً- بين مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية ووحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه الحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية التي يمكن أن تفجِّر عنفاً عارماً وتدميراً ذاتياً في أي وقت.

وأضاف: يمكن القول إن مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، ومبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين التطور والتخلف، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الماضي بعتمته والحاضر بتوهجه وتميزه الديمقراطي.. ودعاة مقاطعة الانتخابات اليوم هم ليسوا وطنيين، لأن الوطنية تتنافى مع الامتيازات والنظام الحزبي الذي يقوم على الامتيازات.. وتسلسل الولاءات ليس حزباً وطنياً بأي معنى من المعاني الوطنية.

منوهاً الى أن الانتخابات تعني التميز الحضاري بين الشعوب وحق ضمنها الدستور والقانون إذ يحق لجميع أفراد المجتمع دون أي تمييز سياسي أو تفرقة بين رجل وامرأة، أن يعملوا على تنمية هذا المنجز بالمشاركة لا بالمقاطعة التي تدعو الى إهدار هذا الحق ومن ثم العودة الى مستنقع العبودية والاستبداد الشمولي.

مؤكداً على أهمية المشاركة السياسية التي تعتبر عملية ديناميكية تمكن الفرد من المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعه بهدف التأثير في المسار العام وبما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الوطني وهي لذلك تعد إحدى الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية.. وأن الأحزاب السياسية هي أداة تفعيل العملية الديمقراطية وعلى عاتقها تقع مسئولية تحريك جموع الشعب في الساحة السياسية لاضفاء شرعية سياستها الحزبية.

ابتزاز سياسي

من جانبه أوضح الدكتور محمد الفقيه استاذ الاتصال السياسي المشارك بكلية الاعلام -جامعة صنعاء: أن الانتخابات البرلمانية القادمة استحقاق عظيم سيؤثر على مستقبل الأمة لأن الانتخابات القادمة تتميز بأنها تأتي بعد تجربة طويلة للناخب اليمني مع البرلمانات، مما سيجعلها انتخابات ليست سهلة ولا يسيرة التنافس بين المرشحين سواءً أكانوا في احزاب المشترك أو في اطار الاحزاب الأخرى في الساحة.

مشيراً الى أن حمى الانتخابات قد بدأت والاستطلاعات والترتيبات تجري على قدم وساق والكل بانتظار الحملة الانتخابية ان تبدأ رسمياً.

وأضاف: اعتقد أن للبرلمان القادم أهمية كبيرة جداً حيث سيعمل على استكمال البنية التشريعية لمؤسسات الدولة ووضع ملامح النظام السياسي الجديد في الجمهورية اليمنية كما أن هناك مطالبات بتطوير النظام السياسي وقد طرح الأخ الرئيس العام الماضي فكرة النظام الرئاسي ووقف الكثير من أحزاب المشترك في وجه هذا النظام رغم أنه من أفضل الأنظمة.

منوهاً الى أن المؤتمر الشعبي العام قد تبنى فكرة الغرفتين حيث يمثل البرلمان القادم أحد أطراف هذه المنظومة بعد ذلك تأتي انتخابات مجلس الشورى واعتقد أن اليمن تسير في الاتجاه الصحيح نحو تعزيز نهج ديمقراطي في الجمهورية اليمنية تقدم النموذج الذي نتشرف به نحن أبناء الوطن حيث تعد اليمن من أفضل الدول العربية في هذا المجال فلدينا ديمقراطية حقيقية وصحافة حرة ويستطيع المواطن أن يختار مرشحه بكل شفافية وهناك مراقبة دولية للانتخابات.. واعتقد أن تقرير الاتحاد الأوروبي لانتخابات ٢٠٠٦ يشرف أي مواطن كونه اشتمل على نتيجة مهمة جداً وهي أن الانتخابات جرت بشكل صحيح وبنسبة ٨٢٪ في المراكز التي تم مراقبتها من قبل الاتحاد الأوروبي وأن الاخطاء التي حصلت اقتصرت في ١٨٪ فقط مما يدل على أن الديمقراطية في بلادنا في تقدم كبير وأن التقدم في الانتخابات البرلمانية القادمة سوف يرتفع ليصل الى تقدير امتياز حتى ولو كان هناك اعلاناً من قبل المشترك بأنه سيقاطع الانتخابات مع أنني اعتقد أنهم لن يتركوا الانتخابات تمر دون ان يشاركوا ويدخلوا في منافسة حتى ولو بطريقة غير مباشرة، واعتقد أن هذا الضغط الذي يمارسونه هو لمحاولة الوصول الى صفقة مع المؤتمر الشعبي العام ولكن الأخ الرئيس اعلن في أكثر من موقف أن عهد الصفقات السياسية والابتزاز السياسي لم يعد له مكان والذي سيفوز بالاغلبية البرلمانية عليه أن يشكل الحكومة وأن يتحمل المسئولية والطرف الآخر الذي لم يكسب عليه أن يعارض معارضة بناءة وليست هدامة كما يحدث في جميع الدول الديمقراطية.

ودعا الفقيه المؤتمر الشعبي العام إلى أن يعد العدة لمثل هذه المعركة الانتخابية بأن يختار أفضل العناصر التي يريدها الناس وعليه أن يستند الى استطلاعات الرأي العام والدراسات الميدانية لكل دائرة لكي يعرف ماذا يريد أبناء كل دائرة ومن هو المرشح المقبول وما القضايا التي تهم الرأي العام حتى يستطيع أن يبني قراراته بناءً على هذه الاستطلاعات والدراسات لأن العالم المتقدم اليوم لا يبني القرارات إلاّ من خلال دراسات واستطلاعات الرأي العام وبناءً على البحوث التي يقوم بها خبراء متخصصون في هذا المجال.

دور محوري

من جانبه يرى الدكتور محمد مهدي الريمي -عميد كلية التربية بعبس : أن وظيفة البرلمان لا تقتصر فقط على التشريع والرقابة ولكن هناك وظيفة التعبير عن المصالح حيث أن لكل فئة اجتماعية مصالحها ومشاكلها وطموحاتها ومن أهداف البرلمان في العالم تحقيق التمثيل العادل.

ونأمل تحقيقه في الانتخابات القادمة في ظل ما نلمسه اليوم من تفاعلات ايجابية باتجاه اجرائها في أبريل ٢٠٠٩م.. واستطرد قائلاً:إن التنافس الذكوري في الانتخابات الماضية قد كان له أثر سلبي في تهميش كثير من الفئات الاجتماعية..

فهناك من ينظر للمرأة نظرة سلبية سواءً من قبل بعض الأحزاب أو المجتمع بشكل عام حيث تستغل بعض الأحزاب المرأة لتصبح اداة للتصويت «ناخبة فقط» وتهمش حقها كمنتخبة.

وأضاف: ان المرأة تشكل نصف المجتمع ولا يستهان بدورها في تحقيق التنمية ولها مصالحها الخاصة التي تختلف عن مصالح الرجال، كانت مبادرة المؤتمر الشعبي العام بتخصيص ١٥٪ من مقاعد البرلمان للمرأة وقد تنصلت أحزاب المشترك هذه المبادرة.. ونأمل أن تأخذ بها في الانتخابات القادمة.

التركيز على الكفاءات

أما الباحث والمدرس للعلوم السياسية بجامعة صنعاء نجيب غلاب فيرى: أن البرلمان لابد أن يراعي بين التمثيل والمصلحة العامة بحيث يكون هناك توازن.

مشيراً الى أن نظام الدائرة الفردية الذي اختارته بلادنا يعتبر نظاماً مناسباً للبيئة اليمنية رغم أن التجربة ولّدت اشكاليات بسبب القوة التقليدية في البلاد بحيث اعاقت تمثيل بعض الفئات كالمرأة التي من المفترض بحسب الشعارات الحداثية المرفوعة للدولة أن يكون لها تمثيل فاعل في البرلمان ويمكن معالجة هذه المسألة عن طريق نظام «الكوتا».

وأضاف: وهناك مسألة كثيراً ما تتجاهلها الأحزاب وهي استبعاد الشباب من لعبة التنافسات الانتخابية واذا تم التركيز على الشباب من بعض الاحزاب فيتم التركيز على الداعمين للقوة التقليدية مع أن نسبة الشباب تمثل أعلى نسبة في السجل الانتخابي أيضاً هناك مشكلة تتمثل في أن التجربة الانتخابية بدوراتها المتعددة لم تتمكن من ترسيخ قيم ومؤسسات الحداثة.

والمطلوب هو احداث توازن بين القوة التقليدية والقوة الحديثة وهذا لا يعني استبعاد فئات من العملية الانتخابية لكن المطلوب هو التركيز على الكفاءات..

وأضاف: رغم أهمية الأحزاب في ترسيخ العمل الديمقراطي إلاّ أن هناك تشابهاً في التكوينات الاجتماعية لدى مختلف الأحزاب ولا يوجد حزب يمثل فئة اجتماعية بحد ذاتها وبالتالي فخروج حزب سياسي من الانتخابات لن يحدث خللاً في طبيعة تمثيل الفئات المختلفة.. داعياً قيادة المؤتمر الشعبي العام الى أن تمنح الأمانة العامة دوراً أكبر في اختيار مرشحي اعضاء مجلس النواب بحيث يتم توسيع قائمة المرشحين من قبل التنظيم من ثلاثة الى خمسة ويكون للأمانة العامة الحق في اختيار الأفضل كما نطالب الدائرة التنظيمية أن تدرس الواقع والتنافسات الموجودة في أغلب الدوائر وتعمل على تطوير آلية أكثر فاعلية بحيث تكون هذه الآلية قادرة على افراز مرشحين يمثلون جميع فئات المجتمع.

تخرُّصات المشترك تناقض نفسها وتتنافى مع الواقع

■ مَنْ يتابع اعلام المشترك ويتصفح ما ينشره سيجد نفسه أمام وهم وضيق على مستقبل اليمن للأهوال التي تم مَنْتَجتها اعلامياً، لكنه وما أن يمعن في القراءة ومقارنة الجمل والعبارات فيما بين كل مقال أو بيان أو نص، أو فيما بينه وبين المقالات والمواضيع الأخرى سيجد العديد من التناقضات وخلط الأوراق واعادة منتجة التقولات والتخرصات من وقت لآخر بما يتواكب مع المتغيرات التي تجرى على مستوى الساحة.. الخ.

أما مَنْ يقارنها بالواقع فسيجد أن الواقع يرفضها جملةً وتفصيلاً، ويمكن الاستدلال على صحة ذلك من خلال وقوفنا نحن والقراء والمهتمين بشئون اليمن وذلك لاستقراء الخطاب الاعلامي للمشترك لأسبوع واحد -ولنقل الاسبوع الماضي-فسنجد أنها مليئة بالأقاويل والمغالطات والاكاذيب التي استهدفت رجال الأمن والقوات المسلحة العيون الساهرة لخدمة ابناء الشعب ومن يقدمون أرواحهم دروعاً لحماية الوطن ومكتسباته.

فلم يكتفِ خطاب المشترك بنكرانه للدور الذي تضطلع به المؤسسات الأمنية والعسكرية فقط، بل لقد سعى الى تصويرها بأشبه ما تكون قوات غزو أجنبي، والأدل على ذلك ما نشرته صحيفة «الصحوة» العدد «١١٥٩» تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩م في الصفحة الثالثة بعنوان «هيئة التنسيق بحضرموت تقيم اعتصامات تضامناً مع المعتقلين ومناصرة غزة»، والذي الى جانب خلطه بين موضوعين- غزة وما يسمى بالتجمهرات التي تمت بمحافظة عدن تحت مسمى التصالح والتسامح وما يسمى بحراك الجنوب.. فقد صوّر إعلام الاصلاح القوات المسلحة والأمن بالقوات الاسرائيلية.. الخ.

وبنفس النشاط جاء في الصفحة الأولى وتحت عنوان «إدانة المجلس الأعلى للقاء المشترك» ما أسماه بقمع مهرجان التصالح والتسامح بمحافظة عدن والذي قرنه بإدانته للعدوان الصهيوني على غزة!!

وبالمثل ما تناولته صحيفة «الثوري» العدد «١٤٣٠» تاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٩م، وصحيفة «الناس» العدد «٤٣٠» ٢١ يناير ٢٠٠٩م، وصحيفة «المصدر» العدد «٥٨» ٢٠ يناير ٢٠٠٩م الى جانب ذلك وما تناولته الصحف المشار اليها من أقاويل ومواضيع محاولة بذلك التطاول والاساءة لشخص فخامة الرئيس وكافة سلطات الدولة ومؤسساتها وللديمقراطية والتحريض على عدم الانصياع للدستور والقوانين واثارة المناطقية والسلالية وغيرها من الولاءات الضيقة والمعادية للوطن.

ناصر محمد العطار*

والغريب أن تلك الأقاويل والتي تهدف بها تضليل الرأي العام الداخلي والخارجي والتي يأتي نتاج تأزمها لسير ونجاح الديمقراطية وتمكين الشعب من ممارسة حقه في حكم نفسه بنفسه، بإجراء الانتخابات العامة، وكون الديمقراطية القائمة على الانتخابات هي الأساس لاستقرار الشعوب وتقدمها وبها يتحقق اسكات أصوات النشاز والقضاء على الفتن المفتعلة من قبل المتنفذين والطامعين في تملك السلطة دون الرجوع الى الناخبين أصحاب الحق دون غيرهم في منح السلطة لمن يثقون بهم ويختارونهم عن طريق الانتخاب.. وهنا سنورد بعض المقتطفات في هذا الجانب عن نشاط محموم ومكثف لاعلام المشترك ونكتفي بالأقاويل والخدع التي روّج لها منذ بداية عام ٢٠٠٨م وحتى ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م والمتعلقة بنتائج أعمال حوار مضن وصبر منقطع النظير بذل من قبل المؤتمر حتى تم الاتفاق على صيغة بشأن تنفيذ اتفاق المبادئ وتوصيات الاتحاد الأوروبي والذي عطل بفعل مماطلة اللقاء المشترك.

وقد سجل التارخ في صفحاته اليمين القاطع في قبة البرلمان والذي اقسم به القيادي الاصلاحي عبدالرحمن بافضل ومع ذلك واصل المشترك لغطه بالاساءة والتجريح والكذب وقلب الحقائق والذي قوبل بمبادرة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية في شهر نوفمبر والتي مثلت تسامحاً ومحاولة فيه لتجاوز تلك الأكاذيب والمزاعم، حيث تضمنت توصية الحكومة ومجلس النواب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م ومعالجة موضوع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.. الخ، وتوالت المواقف والمبادرات والتنازلات تلو التنازلات من قبل المؤتمر وقيادته، حتى أعلن المشترك منفرداً قطع الحوار والتفاهم مع المؤتمر وبأعذار واهية تنضح حقداً على الديمقراطية والوطن والمؤتمر وكافة الأحزاب السياسية.

وبهدف توضيح بعض الحقائق التي يتمكن من خلالها كل من يهمهم مصالح الوطن وتكريس النهج الديمقراطي معرفة سوء نوايا المشترك وتابطه شراً ضد الديمقراطية والوطن ونوجزه بالآتي:

١- مارس خطاب المشترك للفترة التي أعقبت ١٨ أغسطس ٢٠٠٨م وبالتحديد عند بداية الإعداد والتحضير لتنفيذ مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ٢٠٠٨م، وحتى بداية العام الحالي- أعمال التحريض ضد اللجان الانتخابية والاساءة والتشكيك بجداول الناخبين وامتدت تلك النشاطات الى أعمال العنف والتقطع للمواطنين واللجان الانتخابية في بعض المناطق.

واليوم نشاهد اعادة انتاج ذلك الخطاب الهدام بالتشكيك والاساءة للأعمال الانتخابية القادمة التي هي قيد التحضير والمتعلقة بإجراءات الترشيح لعضوية مجلس النواب ٢٠٠٩م.. ومن ذلك ما تناولته صحيفة «الصحوة» العدد المشار اليه سابقاً بالصفحة «٩» تحت عنوان «سيدي الرئيس» والذي تناول من خلاله كاتب المقال الاساءة لاعضاء مجلس النواب من اعضاء المؤتمر والذي نعتهم بعبارات وألفاظ جارحة.. الغريب أن الأبواق الاعلامية للمشترك والتي تطاولت لتتدخل في خصوصية المؤتمر الشعبي العام.. ونشاطه التنظيمي الداخلي وكأنها وصية أو شريكة للمؤتمر.

٢- التناقض العجيب والفاضح في خطاب المشترك وفي الصحف المشار إليها سابقاً بما تناولته مضمونه أن الانتخابات النزيهة والعادلة ما هي إلا الانتخابية النيابية ١٩٩٣م، علماً أن الاشتراكي والمساندين له هم الذين لم يحتكموا لنتائجها و انقلبوا على الشرعية ونتائج الصندوق وساقوا البلاد الى الفوضى ومن ثم إعلان الحرب بقصد الانفصال.

وبالاضافة الى ذلك تظهر الغرابة اليوم فيما يقوم به المشترك من نعت للنظام الانتخابي ووصفه بأبشع الصور في حين أن القانون والنظام الذي نفذت به الانتخابات السابقة والآنية هو نظام واحد منذ الانتخابات النيابية ١٩٩٣م، مع بعض التعديلات على قانون الانتخابات بموجب مطالب وإلحاح أحزاب المشترك.

٣- الى جانب المغالطات والتزييف الذي عمد ويعمد لممارسته خطاب المشترك للتأثير على الرأي العام.. والشاهد الغريب على ذلك ما تناولته صحيفة «الناس» بحسب مزعوم الصحيفة -نقلاً عن مدير المعهد الديمقراطي الأمريكي للتنمية الديمقراطية «ndi» بالشرق الأوسط وشمال افريقيا ما مضمونه أنه حذر من أن عدم الاتفاق على القواعد والاجراءات المنظمة للعملية الانتخابية في اليمن سيؤدي الى انتكاسه سياسية.

وكذا ما نشر باسم البعثة الأوروبية والذي أورد فيه المشترك مزاعم بما هي في مستوى ما قيل عن مدير المعهد الديمقراطي.. الخ، وإزاء هذا النشاط وبهدف التوضيح عن العمليات الانتخابية التي جرت وتجري وما يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين وبالتحديد «ndi» المعهد الديمقراطي والبعثة الأوروبية.. وكذا التوضيح للرأي العام باستباق الحقائق التي تدحض مزاعم المشترك ومن خلال طرح تساؤلات لديمقراطية الدول المتقدمة وممثليها الذين اشرفوا مباشرة على سير اعمال الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م والانتخابات النيابية السابقة والشكر خاص اذا كان ما نشر على لسانهم بصحف المشترك صادراً عنهم فعلاً.

فإننا سنطرح لهم التساؤلات التالية:

- أليس النظام الانتخابي اليمني هو أحد الانظمة الانتخابية المعمول بها عالمياً، ومنها بعض الدول الأمريكية والدول الأوروبية، وانه يعد من أنجح الأنظمة الانتخابية لسهولته والذي يتمكن الناخب من خلاله اختيار المرشح الذي يطمئن له ويثق به، وهذا بعكس النظم الأخرى التي تطلب من الناخب ان يصوت لقائمة مرشحين تصل لمئات الأسماء..؟

- أليس ما يتضمنه الدستور وقانون الانتخابات العامة فيما يتعلق بحقوق وواجبات الناخبين والذي أخذ بأفضل التجارب التي تقوم على أساس الانتخاب الحر والمباشر ولكافة أبناء الشعب بالتساوي، وأن الشروط المحددة في الناخب هي نفس الشروط المعمول بها في كل الانظمة؟

- أليست إجراءات وضوابط القيد والتسجيل في جداول الناخبين تتم وفقاً لأساليب علمية وعملية حديثة وتخضع للرقابة والشفافية من قبل المواطنين والقضاء وعلى مستوى ثلاث درجات من درجات التقاضي، وأن ضوابط واجراءات الترشيح والدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز واعلان النتائج النهائية والتي تضمنها قانون الانتخابات واللائحة المفصلة لأحكامه والأدلة الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات والتي بموجبها تضمن حقوق المرشحين في الرقابة المباشرة واللصيقة لكافة الاعمال الانتخابية وحق الطعن أمام القضاء في نتائج الاقتراع والفرز.

وكذا تمكين الأحزاب والمنظمات الشعبية المحلية والدولية من الاضطلاع والرقابة على سير الاعمال الانتخابية.. الخ.

فشاهد العيان أمام الرأي الوطني من أبناء الشعب الذين اطلعوا ونفذوا الاعمال الانتخابية من خلال المشاركة في اللجان الانتخابية، والمراقبين ومندوبي المرشحين أو المرشحين ولأكثر من خمس عمليات انتخابية نيابية ورئاسية ومحلية والتي اشترك في تنفيذها على مستوى كل فعالية ما يقارب من «خمسمائة ألف شخص ذكوراً وإناثاً».

وكم كنّا نتمنى من البعثة الأوروبية والمعهد الديمقراطي الأمريكي- واللذين أشادا بالنتائج الانتخابية للانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م، والتي تمت بشفافية ومن خلال تنافس حزبي والذي نأمل منهم أن يوضحوا للرأي العام.

- هل ملاحظاتهم بشأن الحوارات التي تمت على مرأى ومسمع العامة وفي قبة البرلمان كانت على الاطلاع المباشر لسير تلك الحوارات أم كانت وفقاً للتقارير التي تصل اليهم من جميع اطراف العمل السياسي وليس من طرف واحد.

- وهل ما يطبق في بلدانهم هو عقد اتفاقات حزبية خارج نطاق الدستور والقوانين.. وهل نصوص قانون الانتخابات وآلية تنفيذ العمليات الانتخابية لابد أن يتم تعديلها قبل إجراء أي أعمال انتخابية ما لم فإنها تعتبر منعوتة بعدم صلاحيته، ويتطلب اتفاقاً وتوافقاً بديلاً عنها.

- هل الأحزاب والتنظيمات السياسية في البلدان الأخرى تمارس أنشطة معادية ومحرضة وتعبوية ضد سلطات الدولة وضد أبناء القوات المسلحة والأمن وعدم الانصياع للقوانين والدستور؟

وهل مازال في بلدان أوروبا تمارس أنشطة تدعو الى المناطقية أم أن أوروبا قد تغلبت على آثار الصراعات السابقة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى هدم سور برلين؟

أعتقد أننا بحاجة الى أن نسمع صوتاً واضحاً وسط كل هذا الضجيج.

والله الموفق

* رئيس دائرة الشئون القانونية

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نتقدم بخالص العزاء وأصدق المواساة إلى الأخ

محسن علي النقيب

عضو اللجنة العامة محافظ لحج

في وفاة المغفور له بإذن الله - حفيده

محمد

سائلين المولى عزّوجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون

الأسيفون:

حافظ معياد - د/ قاسم لبوزة

علي صالح فاضل- إيهاب عبدالجبار- عبدالواحد سعيد عبده

وأسرة تحرير صحيفة «الميثاق»

البقاء لله

نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة للاخ

سالم علي ناجي الحليسي

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

والى كافة أسرة آل الحليسي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.. ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الأسيفون:

قيادة وقواعد المؤتمر الشعبي العام بمحافظة مأرب

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره تتقدم قيادة فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة عمران بأصدق التعازي وخالص المواساة الى الاخ/

عبدالعزيز المرتضى

رئيس فرع المؤتمر بمديرية حبور ظليمة بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

والدته

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان. «إنا لله وإنا إليه راجعون».

الأسيفون :

عنهم / عبدالله بن عبدالله بدرالدين

رئيس فرع المؤتمر بالمحافظة- عضو مجلس النواب